العلاقات القطرية- التركية ٢٠٠٣-٢٠١٧
دراسة في المجال السياسي والدبلوماسي

أ.م.د.لقمان عمر محمود النعيمي
مدير مركز الدراسات الاقليمية/ جامعة الموصل
dr.luqman_alnuaimy@uomosul.edu.iq

الاستلام: ٢٠٢٠/٢/٢ القبول: ٢٠٢٠/٣/١٧

مستخلص البحث

يتناول البحث موضوع العلاقات القطرية–التركية خلال المدة (٢٠٠٣–٢٠١٧) في المجال السياسي والدبلوماسي، إذ شهدت هذه المدة تطور العلاقات السياسية بين الدولتين بشكل كبير حتى وصلت الى مرحلة الشراكة الاستراتيجية والتي انعكست بشكل ايجابي على الجوانب الاقتصادية والعسكرية في هذه العلاقات. ويحلل البحث أيضاً العوامل والاسباب والظروف التي ادت الى هذا التقارب بين الجانبين، وتم تسليط الضوء بشكل كبير على الازمة القطرية التي اندلعت بين قطر من جهة وباقي دول الخليج العربي وخاصة المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة من جهة أخرى عام ٢٠١٧، وتسببت بتوتر العلاقات بين قطر وهذه الدول، وفي ذات الوقت كانت سببا وعاملا مهماً في تطور العلاقات القطرية–التركية بعد وقوف تركيا سياسيا واقتصاديا وعسكرياً إلى جانب قطر خلال هذه الازمة.

الكلمات المفتاحية: قطر وتركيا؛ العلاقات القطرية–التركية؛ الازمة القطرية.

Available online at https://regs.mosuljournals.com/, © 2020, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

Qatari-Turkish Relations 2003-2017
A Study in Political & Diplomatic Field

Dr. Luqman O. Mahmood Alnuaimy
Director of Regional Studies Center/ University of Mosul
dr.luqman_alnuaimy@uomosul.edu.iq

Received: 2/2/ 2020 **Accepted: 17/3/ 2020**

Abstract

The research deals with the issue of Qatar-Turkey relations during the period (2003-2017) in the political and diplomatic areas, as this period witnessed the development of political relations between the two countries significantly until they reached the stage of strategic partnership, that had a positive effect on the economic and military domains of these relations. The research also analyzes the factors, causes, and conditions that led to this rapprochement between the two sides. A great light was shed on the Qatari crisis that erupted between Qatar on the one hand and the rest of the Arab Gulf states, especially the Kingdom of Saudi Arabia and the United Arab Emirates on the other hand in 2017, which caused tension in the relations between Qatar and these countries. At the same time, it was an important reason and factor in the development of Qatari-Turkish relations after Turkey stood politically, economically and militarily alongside Qatar during this crisis.

Keywords: Qatar and Turkey; Qatari-Turkish relations; Qatari crisis.

Available online at https://regs.mosuljournals.com/, © 2020, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

مقدمة

تعد العلاقات القطرية-التركية علاقات متميزة على جميع الأصعدة (السياسية، والاقتصادية، والعسكرية)، ويؤكد الباحثون في هذا الشأن بأن هذه العلاقات ولاسيما "السياسية" منها تعود إلى عقد السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، وازدادت تقاربا مع وصول حزب العدالة والتنمية للحكم في تركيا عام ٢٠٠٢، وعلى اثر ذلك تكثفت الزيارات الدبلوماسية المتبادلة بين البلدين التي رسمت هيكلية التقارب (الاقتصادي والعسكري) فيما بعد، حتى نشوء الأزمة القطرية في (حزيران/ يونيو٢٠١٧) عندما أعلنت (السعودية والإمارات والبحرين) فضلا عن (مصر) مقاطعة دولة قطر سياسيا واقتصاديا، فحاولت تركيا ممارسة دور الوساطة لحل تلك الأزمة بالطرق الدبلوماسية وعندما فشلت مساعيها في إيجاد حل وسط لهذه الأزمة، وقفت إلى جانب دولة قطر، مبررة ذلك بأن تلك المطالب التي فرضت على دولة قطر المتضمنة (١٣) مطلبا، تخالف القوانين الدولية، وأهم ما جاء في تلك المطاليب (إلغاء القاعدة العسكرية التركية في دولة قطر، وإغلاق قناة الجزيرة الفضائية، وإلغاء علاقة قطر بإيران، وغيرها من المطاليب) كما أن دولة قطر اتُهمت بدعمها للإرهاب وزعزعة الأمن القومي العربي في المنطقة ودعمها (لحركة حماس الفلسطينية) وما يسمى بالربيع العربي. ونتيجة لذلك حصل تقارب سياسي واقتصادي وعسكري (قطري-تركي) استراتيجي في المنطقة.

جاء اختيار موضوع البحث نظراً لاكتساب العلاقات الثنائية بين البلدين أهمية كبيرة اقليمياً لاسيما من خلال الأزمة القطرية فضلاً عمّا تتميز به كل من دولة قطر وتركيا من مواقع جغرافية وسياسية واستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي، فقد عمقت هذه الأزمة مستويات وجوانب التعاون بين البلدين (اقتصاديا وعسكريا) وعززت نفوذ تركيا أكثر وازدادت أهمية دورها السياسي في المنطقة. ونظراً لاتساع جوانب ومجالات العلاقات الثنائية بين البلدين فسيتم الحديث عن الجانب السياسي والدبلوماسي في هذه العلاقات.

أما فيما يتعلق بمحاور البحث فقد تم تقسيمه إلى مدخل ومحورين رئيسين مع خاتمة واستنتاجات، تناول الأول: العلاقات السياسية والدبلوماسية خلال المدة ٢٠٠٣-٢٠١٧. أما المحور الثاني فقد ركز على الأزمة القطرية ٢٠١٧ وانعكاساتها على العلاقات القطرية-التركية، وموقف تركيا من الأزمة وتبادل الزيارات التي رسمت هيكلية العلاقات فيما بعد. وانتهى البحث بخاتمة مع أهم الاستنتاجات.

مدخل:

حصلت دولة قطر على استقلالها التام عن المملكة المتحدة في ٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٧١، وكانت الدول العربية من أوائل الدول التي اعترفت بها، كما اعترفت بها الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية في العام نفسه. وأقامت علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي السابق، والصين الشعبية في عام ١٩٨٨. وكانت الدولة عضوا مبكرا في أوبك وعضوا مؤسسا في مجلس التعاون الخليجي[١].

على الساحة الدولية، سعت دولة قطر إلى حماية شعبها ونقل تأثيرها السياسي والدبلوماسي إلى الخارج. على مدى العقدين الماضيين، طورت دولة قطر مكانتها الدولية وتجاوزت ثقلها في الشؤون الاقليمية والدولية، إذ أصبحت عضواً في العديد من المنظمات الدولية مثل عضويتها في الامم المتحدة عام ١٩٧١ واليونسكو عام ١٩٨٧، ومجلس الامن الدولي عام ٢٠٠٦، وغيرها من المنظمات الدولية[٢]. وحافظت على علاقات ثنائية مع اغلب الدول في العالم. وتستخدم دولة قطر ثروتها الهائلة لتعزيز نفوذها في الخارج، خاصة في الولايات المتحدة وأوروبا، وتعمل قناة الجزيرة الإخبارية التي تمولها الدولة كقوة ناعمة دولية للبلد. تعزز دولة قطر نفوذها في الدول الغربية من خلال الاستثمارات والتبرعات وكان تقديم دولة قطر تبرعات كبيرة إلى مركز الفكر البارز في واشنطن، معهد بروكينغز من الامثلة البارزة على ذلك [٣].

فيما يتعلق بعلاقات تركيا مع دول الخليج العربي، فقد تزايد اهتمام تركيا بهذه الدول بشكل كبير في أعقاب الغزو الذي قادته الولايات المتحدة على العراق في عام ٢٠٠٣. بينما كانت تفاعلات تركيا في هذه المنطقة قد حدثت سابقًا في المجال الاقتصادي، اكتسب اهتمام تركيا قوة دفع سياسية في ظل أجواء الحرب المحتملة ضد العراق. عندما ظهرت جدية التدخل الأمريكي في العراق في عام ٢٠٠٢، كان الهدف المشترك لتركيا مع (مجلس التعاون الخليجي Gulf Cooperation Council) المعروف اختصاراً بـ(GCC) بذل الجهود الممكنة لإيجاد حل دون الذهاب إلى الحرب. وبعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ كانت المخاوف المشتركة لكل من تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي تتعلق بتصاعد العنف الطائفي في العراق وتأثيره في المنطقة بأكملها، جعلت كل من هذه الدول تبحث عن شريك استراتيجي في المنطقة للتعامل مع الفراغ الناشئ في العراق، والعواقب غير المتوقعة للحرب. وقد أتاح هذا أيضًا المجال لكليهما للقيام بأدوار أكثر نشاطًا في المنطقة، لدرجة أن تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي وقعت مذكرة تفاهم في ٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٨. وكانت هذه الصفقة بالغة الأهمية، إذ أن دول مجلس التعاون الخليجي، في مذكرة التفاهم هذه، حددت تركيا كأول شريك استراتيجي لها خارج الخليج. وهنا؛ يمكن القول أن التحديات الأمنية التي نشأت بعد غزو العراق مهدت الطريق لمستوى أكبر من التعاون السياسي والأمني والاقتصادي بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي. وبهذا المعنى، كانت مذكرة التفاهم لعام ٢٠٠٨ بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي بمثابة تعاون غير مسبوق حفز الباحثين والمتخصصين في المنطقة على إعادة النظر في أمن الخليج وخلق مزيد من الدراسة والتحليل للتعاون بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي[٤].

أولا: العلاقات السياسية والدبلوماسية القطرية-التركية ٢٠٠٣-٢٠١٧

مرت العلاقات السياسية والدبلوماسية بين دولة قطر وتركيا بمراحل عدة، في البداية كانت مرحلة الاعتراف الدبلوماسي المتبادل بين الطرفين خلال عقد السبعينيات من القرن الماضي، ثم مرحلة تأطير هذه العلاقات قانونياً في الثمانينيات والتسعينيات، ثم مرحلة تطور العلاقات بعد وصول حزب العدالة والتنمية الى الحكم في تركيا عام ٢٠٠٢، ومرحلة توطيد العلاقات الثنائية منذ عام ٢٠٠٧ حتى الوقت الحاضر الذي انعكس من خلال تكثيف الزيارات الرسمية رفيعة المستوى بين البلدين[٥].

١.مسار العلاقات الدبلوماسية القطرية–التركية ١٩٧٢–٢٠٠٣

بدأت العلاقات الدبلوماسية والسياسية بين دولة قطر وتركيا رسمياً بعد استقلال قطر عام ١٩٧٢ حيث اعترفت تركيا باستقلال دولة قطر[٦] وتم افتتاح سفارتي البلدين عام ١٩٧٩[٧].

كان هناك اتجاه تصاعدي مؤقت في العلاقات الدبلوماسية مع الافتتاح المتبادل للسفارات ما أدى الى عقد "**اتفاقية التعاون الثقافي بين دولة قطر وتركيا**" في عام ١٩٨٥ لـ"تعزيز الروابط الودية القائمة بين البلدين" و"تقوية وتطوير العلاقات في مجالات الثقافة، الآداب، العلوم والتكنلوجيا"[٨]، كما وقع البلدان عددا من الاتفاقيات الثنائية الأخرى[٩]. وفي هذا الإطار أبدى البلدان رغبتهما في "تطوير التبادل الثقافي والفكري" عبر العديد من الوسائل منها "المطبوعات، الأفلام، البرامج الإذاعية والتلفزيونية، عبر تبادل المهنيين من المجالات المختلفة". وعلى أية حال، لم تتم المصادقة على هذه الاتفاقيات حتى عقد التسعينيات، ولهذا لم تكن فعالة في تعزيز وتقوية العلاقات بين البلدين[١٠].

بدأت تركيا بالاهتمام اكثر بدول مجلس التعاون الخليجي بسبب اتساع مكانتها السياسية والاقتصادية الدولية في النصف الثاني من عقد الثمانينيات،

Regional Studies Journal, Vol.14, No.44, 2020 (9-34)
Print ISSN: 1813-4610 *Online ISSN*: 2664-2948

وعملت حكومة رئيس الوزراء التركي الأسبق آنذاك (توركوت أوزال Turgut Qzal ١٩٨٣-١٩٨٩) على تطوير علاقات سياسية واقتصادية وثقافية جديدة مع دول مجلس التعاون الخليجي وعلى رأسها المملكة العربية السعودية والكويت بسبب تصاعد قوتهما السياسية والاقتصادية[١١].

وفي النصف الاول من عقد التسعينيات لم يحدث أي تطور في العلاقات القطرية-التركية، لكن الفتور في العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية بين البلدين شهد تغيراً ملحوظاً مع تولي حمد بن خليفة آل ثاني مقاليد السلطة في دولة قطر عام ١٩٩٥. وتماشيا مع نهجه الجديد في السياسة الخارجية في تحسين العلاقات مع القوى الاقليمية، وقعت كل من دولة قطر وتركيا بروتوكولا في عام ١٩٩٩ لإقامة "مشاورات بين وزارة الخارجية التركية ووزارة الخارجية القطرية" نص على "رغبة الحكومتين التركية والقطرية بزيادة وتعزيز الروابط القائمة وتطوير الصداقة والتعاون في المجالات ذات الاهتمام المشترك للمساهمة في السلام الدولي، والتطور الامني والاقتصادي عبر خلق الثقة المتبادلة، والتفاهم والتعاون في العلاقات الدولية"[١٢].

اكتسب اطار عمل المشاورات المنصوص عليه في البروتوكول أعلاه معنىً عمليا عندما بدأت العلاقات بالتصاعد مع زيارة أمير دولة قطر حمد بن خليفة آل ثاني لأنقرة في ٢٥-٢٦ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١، فكانت بداية الطريق لوضع الاطار القانوني للتعاون الاقتصادي والعسكري بين دولة قطر وتركيا عبر توقيع عدد من البروتوكولات الأخرى التي تضمنت اتفاقية منع الازدواج الضريبي، واتفاقية تعزيز وحماية الاستثمارات المتبادلة، واتفاقية التعاون في المجالات العسكرية[١٣]. فضلا عن التعاون في المجال الامني، فإن زيارة حمد بن خليفة هذه أسفرت عن اتفاقيات اخرى مثل التعاون في محاربة الجريمة المنظمة، ومحاربة الإرهاب الدولي التي عكست الأهمية التي يوليها الطرفان للأمن والاستقرار الإقليميين[١٤].

ويأتي عقد هذه البروتوكولات والاتفاقيات المهمة بين البلدين في أعقاب هجمات ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ في الولايات المتحدة، الذي حفز الدول

الإقليمية، ومنها دولة قطر وتركيا، للتعاون من اجل التصدي للإرهاب الذي أصبح يهدد السلام والاستقرار الاقليمي والدولي.

٢. تطور العلاقات الدبلوماسية القطرية-التركية ٢٠٠٣-٢٠٠٧

اكتسبت العلاقات بين دولة قطر وتركيا زخما كبيرا مع مجيء حكومة حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢، وقد أعطت الزيارات الدبلوماسية بين مسؤولي البلدين زخماً جديداً للعلاقات الثنائية، خاصة زيارة حمد بن خليفة السابقة التي مهدت الطريق لتطوير مجالات التعاون بين البلدين.

ابتداءً من عام ٢٠٠٣، بدأ التعاون بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي بشكل عام في أن يصبح مكونًا مهمًا في السياسة الخارجية التركية بسبب الغزو الذي قادته الولايات المتحدة ضد العراق؛ ففضلا عن العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية، تضمن هذا التعاون تنسيقا في المواقف تجاه عدد من القضايا الإقليمية ذات الاهتمام المشترك مثل ضمان السلامة الإقليمية للعراق، وتطورات البرنامج النووي الإيراني، ومحاولة إيجاد حل سلمي للقضية الفلسطينية. كان الفراغ السياسي الذي نشأ في العراق في أعقاب الاحتلال الامريكي له وعدم المصداقية للولايات المتحدة في نظر الزعماء الأتراك ودول مجلس التعاون الخليجي أهم عامل وراء تطور هذا الحوار الاستراتيجي[١٥].

وقد أعطت الزيارات رفيعة المستوى التي جرت فيما بعد زخما جديدا للعلاقات الثنائية بين دولتي قطر وتركيا، إذ قام رئيس الوزراء التركي الأسبق (رجب طيب أردوغان Recep Tayyip Erdogan ٢٠٠٣-٢٠١٤) برفقة وزير الطاقة ووزير المالية بزيارة رسمية إلى دولة قطر بين ١٣-١٥ نيسان/ أبريل ٢٠٠٥. واتفق الجانبان على تحسين العلاقات وخاصة في المجالات الاقتصادية والطاقة وتعزيز التعاون في القضايا الإقليمية[١٦].

Regional Studies Journal, Vol.14, No.44, 2020 (9-34)
Print ISSN: 1813-4610 *Online ISSN*: 2664-2948

٢. تطور العلاقات الدبلوماسية القطرية-التركية ٢٠٠٧-٢٠١١

كانت الأولوية بالنسبة لتركيا خلال المدة الاولى من حكومة حزب العدالة والتنمية (٢٠٠٧-٢٠٠٢) برئاسة رجب طيب اردوغان هي تحسين العلاقات مع الاتحاد الأوروبي -والأهم من ذلك- العمل على السياسات التي من شأنها أن تمهد الطريق لعضوية الاتحاد الأوروبي. ولكن في ضوء الاحباطات الناتجة عقب عملية الدخول في متاهات مفاوضات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، بدأت حكومة حزب العدالة والتنمية الثانية (٢٠١١-٢٠٠٧) بانتهاج تحول في السياسة الخارجية لتركيا عبر استخدام "برنامج تغيير" في جدول أعمال الحكومة التركية، الذي تضمن تطوير العلاقات الدبلوماسية، وممارسة القوة الناعمة، الهادفة إلى تعزيز الترابط الاقتصادي والقيام بأدوار وسيط في قضايا الشرق الأوسط.

قام رئيس الوزراء القَطري الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني بزيارة عمل إلى تركيا بين ٧ و٨ آذار/مارس عام ٢٠٠٧. في خطوة قطرية مهمة لتعزيز العلاقات مع تركيا. وبعدها بعام قام أيضًا الرئيس التركي (عبد الله غُل Abdullah Gül ٢٠٠٧-٢٠١٤)؛ يرافقه وزير المالية ووزير الطاقة ووزير الأشغال العامة والتسوية ومجموعة كبيرة من رجال الأعمال بزيارة رسمية إلى دولة قطر في المدة بين ٥ و٧ شباط/فبراير من عام ٢٠٠٨ كما حضرا منتدى الأعمال أيضا، وفي العام نفسه وقع البلدان مذكرة تفاهم لبدء تعاون شامل في شتى المجالات بينهما[١٧].

وهكذا تم تغيير التوجه التركي، وبدأت تركيا في التباعد عن الغرب تدريجيا في مقاربة أطلق عليها بعض المحللين بـ"مغادرة الغرب"، وتم تفسير هذه الخطوة على أنها مسالة "تطبيع" في السياسة الخارجية التركية، خاصة بعد مجيء (أحمد داوود أوغلو Ahmet Davutoğlu) الى وزارة الخارجية (٢٠٠٩-٢٠١٤) منذ ذلك الحين حاولت تركيا الحفاظ على علاقاتها مع الغرب (الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة) من جهة، وتحسين علاقاتها مع بعض دول الشرق الأوسط، ووسعت تركيا الافاق الدبلوماسية مع هذه الدول. سرعان ما واجه موقف تركيا المتغير تحديات سياسية كبيرة، مثل التداعيات السياسية والامنية التي اعقبت غزو الولايات المتحدة

للعراق عام ٢٠٠٣، واندلاع الثورات الشعبية في جميع أنحاء الدول العربية مطلع عام ٢٠١١، وتداعيات الأزمة السورية، وظهور تنظيم داعش عام ٢٠١٤، وأزمة دول مجلس التعاون الخليجي عام ٢٠١٧[١٨].

٣. العلاقات القطرية-التركية ٢٠١١-٢٠١٧: مرحلة الشراكة الاستراتيجية

منذ عام ٢٠٠٨ وحتى عام ٢٠١٣ كانت هناك لقاءات ثنائية وزيارات متبادلة كانت معظمها في المجال الاقتصادي. إلا أن توثيق العلاقات الثنائية في المجال السياسي شهد تطوراً متصاعداً ابتداءً من اندلاع الثورات العربية عام ٢٠١١.

لقد ساهمت العديد من العوامل الداخلية والخارجية ابتداء من عام ٢٠١١ في توثيق العلاقات الثنائية بين البلدين في المجالات كافة؛ فتطابق وجهات نظر البلدين تجاه الثورات العربية في مصر وتونس وليبيا فضلا عن الثورة السورية التي تحولت فيما بعد الى ازمة اقليمية ودولية، وتقارب مواقف البلدين الرسمية تجاه هذه الثورات فضلا عن المواقف تجاه القضايا الإقليمية ذات الاهتمام المشترك مثل قضية البرنامج النووي الايراني وتطورات القضية الفلسطينية، والتقارب مع حركة حماس، وتطورات الأوضاع الداخلية في مصر في عهد الرئيس السابق محمد مرسي (٢٠١٢-٢٠١٣)، والموقف من جماعة الإخوان المسلمين كل ذلك اسهم بشكل كبير في التقارب السياسي بين دولة قطر وتركيا تجاه هذه القضايا الاقليمية المهمة ذات الاهتمام المشترك[١٩].

وبالنسبة للعوامل الداخلية، كان الحدث الأبرز في هذا السياق فيما يخص دولة قطر تحديداً هو مجيء تميم بن حمد آل ثاني إلى السلطة في صيف عام ٢٠١٣. أما تركيا، فكانت متجهة هذه المدة نحو تعزيز المجتمع المدني، وتخفيض السياسات الأمنية محلياً واقليمياً، مع انفتاح نسبي تجاه المسالة الكردية لتعزيز الاستقرار الامني والاقتصادي في البلاد[٢٠].

في ٤ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣ افتتح رئيس الوزراء أردوغان المقر الجديد للسفارة التركية بالدوحة، كما أعلن عن بدء إنشاء مركز يونس أمره الثقافي

التركي في دولة قطر[٢١]، وهو ما اعطى مؤشرا مهماً عن مستوى التقارب السياسي والثقافي بين البلدين.

وأظهرت الزيارة التي قام بها أمير دولة قطر، تميم بن حمد آل ثاني، في ١٤ شباط/ فبراير ٢٠١٤ الى تركيا، التطور الكبير في العلاقات السياسية بين البلدين، وسط توافق كبير في رؤيتهما لقضايا المنطقة، وخصوصاً في الملفين السوري والمصري. وجاءت زيارة أمير دولة قطر إلى تركيا بعد أقل من ثلاثة أشهر من زيارة أردوغان السابقة الى الدوحة، التقى خلالها الأمير القطري وأكد على أن العلاقات القطرية–التركية تشهد تطوراً كبيراً في المجالات المختلفة[٢٢].

سياسيا، دعمت دولة قطر وباركت تولي رجب طيب أردوغان منصب الرئاسة التركية، إذ حضر أمير دولة قطر مراسيم تنصيب أردوغان رئيسا للبلاد في ٢٨ أب/ أغسطس ٢٠١٤، وقال ويز الخارجية التركي (مولود تشاويش أوغلو Mevlüt Çavuşoğlu ٢٠١٥–) أن حضور أمير دولة قطر مراسم تسليم رجب طيب أردوغان رئاسة الجمهورية التركية، يشير إلى "أهمية العلاقات بين كلا البلدين"[٢٣].

في المقابل، وفي خطوة سياسية تركية عميقة المعنى وذات دلالات سياسية مهمة قام الرئيس التركي اردوغان بعد توليه منصب الرئاسة بزيارة دولة قطر في ١٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤، وهي أول دولة عربية يزورها الرئيس أردوغان بعد توليه منصب الرئاسة بأيام، ما أعطى إشارات إقليمية مهمة تفضي بأن دولة قطر تحتل في المرحلة الراهنة المرتبة الأولى في علاقات تركيا عربيا، وأن هذه العلاقات تتطور في إطار الشراكة الاستراتيجية. وفي هذا السياق صرح وزير الخارجية التركي مولود تشاويش أوغلو قائلاً: "إن زيارة الرئيس التركي إلى دولة قطر تظهر حجم العلاقات الأخوية بين البلدين" وبيّن أن هناك تعاوناً في عدة مجالات بين تركيا ودولة قطر، مثل الصناعة والتجارة والصناعات الدفاعية، وأن البلدين عملا معاً في العديد من قضايا المنطقة، من أجل السلام والعدالة، وأضاف: "تستعد دولة قطر لاستضافة العديد من الفعاليات الكبيرة، وكما أن لنا رؤية لعام ٢٠٢٣، فإن رؤية

دولة قطر تمتد لعام ٢٠٣٠، ونحن نريد أن يكون للشركات التركية مساهمة في هذه الرؤية، كما أن هناك أرضية سياسية واقتصادية من أجل ذلك"[٢٤].

وهو ما أكدته الخطوة القطرية التالية، إذ قام أمير دولة قطر تميم بن حمد آل ثاني بزيارة تركيا بعد حوالي شهرين من زيارة أردوغان، ووقع "اتفاقية مشتركة لتشكيل اللجنة الاستراتيجية العليا" مع تركيا في ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤ في انقرة، هذه الاتفاقية شكلت ارضية التعاون الاستراتيجي بين الدولتين فيما بعد في مجالات السياسة والاقتصاد والتجارة والاستثمار والتعليم والثقافة والعلوم والتكنولوجيا والطاقة والزراعة والاتصالات[٢٥].

وعكست تصريحات الرئيس التركي في أعقاب توقيع الاتفاقية المشتركة للتعاون الاستراتيجي في أنقرة عمق العلاقات الثنائية بين دولة قطر وتركيا التي وصلت الى مستوى الشراكة الاستراتيجية التطابق التام بين موقفيهما تجاه القضايا الإقليمية قائلاً: "إن تركيا وقطر لم تختلفا حتى اليوم في أي موضوع، وكنا دائما متضامنين، وكانت دولة قطر حليفتنا الدائمة في الوقوف بجانب المظلومين في العالم، وسنتابع صمودنا هذا خلال المدة القادمة بالمستوى نفسه"[٢٦].

وفي إطار حرص البلدين على تنفيذ اتفاقية التعاون الاستراتيجي، قام وزير الخارجية التركي مولود تشاويش أوغلو في ٢٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥ بزيارة على رأس وفد رفيع المستوى إلى دولة قطر وقال في تصريحات أدلى بها للصحفيين، عقب اللقاءين اللذين عقدهما مع نظيره القطري خالد العطية، ورئيس الوزراء "عبد الله بن ناصر بن خليفة آل ثاني"، أنه تم تناول تشكيل لجنة مختصة بـ "مجلس التعاون الاستراتيجي التركي القطري الرفيع المستوى"، الذي تم توقيعه في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤، أثناء زيارة أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، للعاصمة التركية أنقرة، والتحضيرات المتعلقة بالتعاون العسكري بين البلدين، مبيناً أن الاجتماع مع العطية تمخض عن اتخاذ قرار بتشكيل اللجنة المشتركة[٢٧].

وبعد اتخاذ قرار تأسيس قاعدة عسكرية تركية في دولة قطر بموجب اتفاقية التعاون الاستراتيجي، تتمكن من خلالها دولة قطر وتركيا من إرسال جنود كل منهما

إلى الدولة الأخرى، أجرى أمير دولة قطر زيارة رسمية لتركيا في ١٢ آذار/ مارس ٢٠١٥، بحث خلالها العلاقات الثنائية والقضايا الاقليمية[٢٨].

وفي أعقاب تشكيل اللجنة المشتركة الخاصة بالتعاون الاستراتيجي التركي-القطري عقد في ٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥ الاجتماع الاول لهذه اللجنة في الدوحة وصدر بيان مشترك عن الاجتماع جاء فيه: "انطلاقاً من العلاقات الأخوية المتميزة التي تربط البلدين الشقيقين ورغبة كل منهما بتطويرها والارتقاء بها إلى مستوى الإرادة السياسية المشتركة، واستناداً لاتفاقية إنشاء اللجنة الاستراتيجية العليا بين البلدين، والموقعة بتاريخ ١٩ ديسمبر ٢٠١٤، انعقدت الدورة الأولى للجنة الاستراتيجية العليا القطرية- التركية في مدينة الدوحة يوم ٢ /١٢ /٢٠١٥م. ترأس الجانب القطري، الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر، وترأس الجانب التركي الرئيس رجب طيب أردوغان رئيس جمهورية تركيا"[٢٩].

وأكد البيان المشترك للجنة على أن الجانبين اتفقا في مجال السياسة والدبلوماسية على أنهما قد أجريا "مباحثات شاملة تناولت العلاقات الثنائية بين البلدين، وأكدا على أهمية تطويرها وتفعيلها فضلا عن القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك، وتبادلا وجهات النظر بشأنها في ضوء المتغيرات الدولية، وعبرت اللجنة عن أهمية استمرار التشاور والتنسيق في هذا الشأن. كما رحبت اللجنة بنتائج اجتماع اللجنة التحضيرية على المستوى الوزاري والتي عقدت في مدينة أنطاليا التركية بتاريخ ٩/ ٥/ ٢٠١٥م، برئاسة وزيري خارجية البلدين"[٣٠].

ثانيا: الأزمة القطرية عام ٢٠١٧ وانعكاساتها على العلاقات القطرية-التركية

١. اندلاع الازمة القطرية–الخليجية وأسبابها

تعود جذور الأزمة القطرية–الخليجية إلى عام ١٩٩٦ عندما كانت دولة قطر تمر بمرحلة انتقالية مع بدء بث قناة الجزيرة والتغيرات في سياساتها الخارجية ومنذ ذلك التاريخ بدأت العلاقات القطرية–الخليجية بالتوتر تارةً والانسجام تارة اخرى، ثم تبعها ازمة سحب سفراء ثلاثة دول خليجية من دولة قطر هي (المملكة العربية السعودية ، الامارات، البحرين) عام ٢٠١٤ احتجاجاً على الاتفاق العسكري القطري–التركي وعلى مواقف دولة قطر تجاه الثورة المصرية ومساندتها للإخوان المسلمين في مصر[٣١].

بدأت الأزمة القطرية–الخليجية بالتصاعد بعد حادثة سحب السفراء للدول الثلاث ممثلة بالسعودية والامارات والبحرين في عام ٢٠١٤. ولم تتسم العلاقات بالإيجابية لمدة وجيزة حتى تم تصعيد الأزمة القطرية الخليجية في الخامس من حزيران/يونيو ٢٠١٧ إذ اتفقت الدول الأربع فضلا عن مصر على مقاطعة دولة قطر. من هنا بدأ ظهور الدور التركي المباشر في الأزمة القطرية–الخليجية الذي نتج عنه تعاون اقتصادي وعسكري وسياسي غير مسبوق بين البلدين[٣٢].

تفاجأ الكثيرون نتيجة تغير المواقف الخليجية تجاه دولة قطر في ساعات قليلة حتى وصل الأمر إلى قطع العلاقات دفعة واحدة وهو ما أثار الاستغراب لسرعة تنفيذه، وبدأت التحليلات والتكهنات حول الأسباب التي أدت إلى انفجار تلك الازمة بشكل مفاجئ ، فأرجع البعض سبب الأزمة إلى إيواء دولة قطر لعناصر من "الإخوان المسلمين" على رأسهم الشيخ يوسف القرضاوي وبعض المعارضين من دول عربية وعلاقاتها غير المتوازنة مع بعض دول الخليج ، في حين ذهب آخرون إلى أن السعودية والإمارات اكتشفوا قبل أيام من حدوث الأزمة علاقات غير طبيعية بين دولة قطر وإيران[٣٣] .

وقد وصلت حدة التوتر بين دولة قطر وجيرانها السعودية والإمارات والبحرين فضلا عن مصر، إلى مستويات غير مسبوقة، إذ تدهورت علاقاتها مع هذه الدول لتصل إلى حد قطع العلاقات الدبلوماسية معها. وفي خطوة تهدف إلى الضغط على الدوحة، أغلقت دول الخليج المجاورة حدودها معها، كما أغلقت مصر مجالها الجوي وموانئها أمام جميع وسائل النقل القطرية[٣٤]. جاءت تلك السياسة الخليجية تجاه دولة قطر عندما اتهمت الدول الخليجية ومصر دولة قطر بدعمها أطرافاً مختلفة خلال التغيرات السياسية التي أعقبت الثورات العربية، واعتبرت دولة قطر مؤيدة للإسلاميين الذين استطاعوا تحقيق مكاسب سياسية في بعض الدول، كما دعمت جماعة (الإخوان المسلمين) عندما أتاحت دولة قطر الحماية لكثير من أعضاء الإخوان ولاسيما بعد عزل الرئيس المصري السابق (محمد مرسي)، أحد قادة الجماعة المحظورة حاليا من قبل الحكومة المصرية، والمصنفة بأنها (إرهابية) من طرف الإمارات والسعودية[٣٥]. ولم ينته الأمر عند هذا الحد بل أرجع محللون سبب الازمة الى تراكمات سابقة كما جاء في بعض الوكالات الإخبارية عبر وجهات النظر القائلة بأن "السبب الحقيقي للأزمة يرجع إلى خلافات قديمة بين آل حمد وآل زايد بدأت في السبعينيات ابان تأسيس دولة الإمارات، وهي التي جعلت السعودية تسير بجانب حليفتها الإمارات للوقوف ضد دولة قطر"[٣٦]. في حين أرجع خبراء ومحللون أتراك أسباب الأزمة الخليجية مع دولة قطر إلى "قوى وجهات خارجية تدفع لحصول اصطدام بين دول الخليج ، وأشاروا إلى أن الضرر سيلحق بهم جميعا ولن يكون هناك ربح لطرف على حساب الآخر، وستلحق الأزمة بالمنطقة مزيدا من الأزمات"[٣٧]. ونقلت وكالة الأناضول التركية للأنباء ان "قرارات فرض العقوبات على دولة قطر من عدة دول هي ليست قرارات تؤخذ من نفس الدول وإنما هي نتيجة لزيارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب للسعودية مؤخرا ، أي أنها قرارات اتخذت نتيجة الضغط الأمريكي"[٣٨]. فيما أشارت تحليلات أخرى إلى أن "الأطراف هم في قارب واحد ويعتبون على دولة قطر تغريدها خارج السرب، وإن كان هناك

خرق في القارب تضرر كل الأطراف وليس دولة قطر وحسب ، فلا بد من لم شمل كما دعت تركيا لذلك"[٣٩].

٢. موقف تركيا ودورها في الأزمة القطرية-الخليجية

منذ الساعات الاولى للأزمة بلورت تركيا موقفاً واضحاً ومتقدماً الى جانب دولة قطر اتضح في عدة مسارات فقد سارعت تركيا في الساعات الاولى من تطبيق الحصار الى فتح جسر جوي يحمل المواد الغذائية للدوحة كسراً للحصار الاقتصادي وتخفيفاً للضغط على دولة قطر، ودعت أنقرة الى التعامل مع الأزمة بحكمة وعقلانية عبر الحوار للوصول الى حل سياسي سلمي في الوقت الذي كانت هناك مخاوف حقيقية من سيناريوهات تحمل عواقب وخيمة مثل محاولة ترتيب انقلاب داخلي في دولة قطر او تدخل عسكري خارجي[٤٠].

ولم تكتف تركيا بالتصريحات الرسمية الداعية لحل الازمة بين الاطراف المعنية بروح الاخوة والجوار، بل اتخذت خطوات عملية للتدخل في الازمة منعا من تدهورها، وفي هذا السياق عملت تركيا على الاسراع بإدراج الاتفاقية العسكرية التي أبرمتها مع دولة قطر عام ٢٠١٥ على جدول اعمال البرلمان التركي للمصادقة عليها، وقد صوت الاخير بالأغلبية على مشروع الاتفاقية في ٨ حزيران/ يونيو ٢٠١٧، وبناءً على دعوة عاجلة من الحكومة التركية تحسباً لأية تطورات في المنطقة في ضوء الازمة القطرية، وفي اليوم التالي (٩ حزيران) صادق رئيس الجمهورية التركي على الاتفاقية وبذلك دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ[٤١]. وجاء خطاب الرئيس التركي اردوغان يوم ٩ حزيران/ يونيو٢٠١٧ حاسماً عندما طالب برفع الحصار عن دولة قطر وليس تخفيفه كما طالب وزير الخارجية الامريكي، وأكد بأن تركيا لن تتخلى عن دولة قطر وناشد السعودية "الشقيقة الاكبر في الخليج" بأن يقوم الملك سلمان بجمع الاشقاء ونبذ الخلافات، وهذا ما هو منتظر من بلاد الحرمين الشريفين، وحق المسلمين عليها[٤٢].

Regional Studies Journal, Vol.14, No.44, 2020 (9-34)
Print ISSN: 1813-4610 *Online ISSN*: 2664-2948

واستقبل اردوغان وزير خارجية البحرين خالد بن احمد بن محمد آل خليفة في ١٠حزيران/ يونيو٢٠١٧، وعقب اللقاء صرح وزير خارجية تركيا مولود تشاويش أوغلو أن الرئيس اردوغان أكد خلال لقائه الوزير البحريني على الحاجة لحل مسالة الخلاف الخليجي مع دولة قطر وقال: "رئيسنا أكد كذلك الحاجة لحل هذه المسألة المقلقة قبل نهاية شهر رمضان لأنها تتنافى مع ديننا ومعتقداتنا وعاداتنا وخصوصا خلال شهر رمضان"، ورحب الشيخ خالد بتعليقات أردوغان خلال لقائهما فيما يتعلق بأن القاعدة العسكرية لصالح المنطقة كلها لا دولة بعينها في الخليج(٤٣).

كما أكد الرئيس أردوغان وقوف بلاده إلى جانب دولة قطر بتصريحات كثيرة وحاسمة في نفي تهمة الإرهاب عنها، بل وتأكيد أن كلا البلدين يعملان معاً لمواجهة المنظمات الإرهابية. وعلى الرغم من موقفها الواضح إلى جانب حليفها القطري لم تستعْدِ تركيا دول الحصار خصوصا السعودية، وحافظت على مساحة مقبولة من الحياد والتأكيد على الحل السلمي، مما سمح لها بهامش للعب دور في الأزمة(٤٤).

والملاحظ على الموقف التركي أنه أدار سياسته بدبلوماسية تصعيد متدرجة، جمعت بين الرسائل السياسية والعسكرية، مع التأكيد على عدم تخلي أنقرة عن الدوحة، فجاءت رسالة التوازن التي دعمت الموقف القطري، مع إقناع الطرف الآخر بضرورة ووحدانية الحل الدبلوماسي وطاولة الحوار، وليس بالضغط للحصول على تنازلات، أو التهديد بالتدخل المباشر في دولة قطر، أو التلويح بالانقلابات العسكرية(٤٥).

ونشطت الدبلوماسية التركية أيضا إقليميا ودوليا للمساهمة في حل الازمة والحيلولة دون تفاقمها، فتواصل أردوغان هاتفياً مع عدد من الرؤساء والزعماء ذوي العلاقة بالأزمة، في مقدمتهم أمير دولة قطر وأمير الكويت الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح (٢٠٠٦-) وملك السعودية سلمان بن عبد العزيز (٢٠١٥-)، فضلا عن الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب Donald Trump ٢٠١٧-) والرئيس

الروسي (فلاديمير بوتين Vladimir Putin ٢٠٠٠-٢٠٠٨، ٢٠١٢-) والرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون. وزار وزير الخارجية التركي مولود تشاويش أوغلو المنطقة في ١٤ حزيران/ يونيو ٢٠١٧، دون أن يحقق نتائج كبيرة في حينه. ومع هذا كله، لم تطرح تركيا مبادرة مستقلة ولا جعلت نفسها بديلا عن الوساطة الكويتية، بل دعمتها وشجعتها وأكدت أن جهدها مكمل لجهود أمير الكويت[٤٦].

ومع ان الموقف بدا ايجابياً بعد زيادة وزير الخارجية البحريني الى انقرة وبعد زيارة لوزير الخارجية التركي الى المملكة العربية السعودية ولقائه مع الملك سلمان في ١٦ حزيران/ يونيو ٢٠١٧ واتفاق الرئيس التركي مع الملك سلمان وولي عهده هاتفياً في ٢٢ حزيران من العام نفسه على زيادة الجهود لإنهاء الازمة، الا ان الدول الاربعة المقاطعة قدمت لدولة قطر في ٢٣ حزيران قائمة مطالب تحتوي (١٣) مطلباً كان من بينها أغلاق القاعدة التركية في دولة قطر. وقد بدا أن هذا المطلب سيجعل تركيا تصطف بشكل أكثر وضوحا وقوة مع دولة قطر خصوصا مع انتقاد تركيا للإجراءات ضد دولة قطر، وبالفعل استمرت تركيا في إرسال دفعات من الجنود إلى دولة قطر وصل مجموعها إلى حوالي ٣٠٠ عسكري[٤٧].

من جهة أخرى، نجحت الدبلوماسية القطرية في توضيح وجهة نظرها، بشأن البيان الرباعي للسعودية ومصر والإمارات والبحرين حول قوائم الإرهاب؛ إذ قال وزير الخارجية القطري: إن "قائمة الإرهاب مرسلة وتحتوي على بعض الأسماء التي ليس لها علاقة بدولة قطر، ولا تقيم فيها بالأصل. كما أن من ضمن القوائم صحافيين وجمعيات خيرية مرموقة في المجتمع الدولي، ولها صفات استشارية في الأمم المتحدة مثل دولة قطر الخيرية. ونحن لا نعرف المعايير التي قامت عليها القائمة التي تم نشرها، ولكن واضح أنها تكامل للسلسلة المرسلة من الاتهامات التي تستند إلى أمور واضحة لا أساس لها"[٤٨].

لقد ارتكز التحرك التركي من أجل القيام بدور الوساطة في حل الأزمة الخليجية على عدة مرتكزات، أهمها[٤٩]:

١. حرص تركيا على بقاء منطقة الخليج منطقة مستقرة

ترتكز الرؤية التركية لحكومة حزب العدالة والتنمية على استقرار المنطقة وخاصة منطقة الخليج العربي، وقد صرح الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، قبيل اندلاع الأزمة الأخيرة بشهر تقريبًا، أثناء زيارته للكويت، بأن "تركيا والخليج كجزيرتي استقرار وسط منطقة جغرافية تعاني من مشاكل شتى". وتخشى تركيا من خروج الأزمة عن التحكم مما يضيف المزيد من التهديدات لها تركيا تحاول الحد من الانعكاسات السلبية المحتملة للأزمة عليها خاصة بعد موقفها المساند لدولة قطر خاصة مع دخول الحرب في سوريا والعراق مراحل جديدة، ولهذا فإن من أهم مرتكزات الوساطة التركية التأكيد على ضرورة المحافظة على الاستقرار والتذكير بالخسائر التي قد تتكبدها المنطقة والدول المعنية في حال تطورت الأزمة.

٢. الحرص على تطور العلاقات الثنائية في الخليج

تحتفظ تركيا بعلاقات جيدة مع طرفي الأزمة، وخاصة في المجال الاقتصادي. وتريد تركيا استمرارها وتطويرها والاستمرار في جذب الاستثمارات من المنطقة وتنفيذ المشاريع فيها. وقد نجحت تركيا في استقطاب استثمار أجنبي مباشر بقيمة (٣.١٢) مليار دولار، في ٢٠١٦ فقط، وأغلب هذه الاستثمارات قد جاء من منطقة الخليج إذ تُقدَّر الاستثمارات السعودية في تركيا بـ(٦) مليارات دولار فيما يصل حجم الاستثمارات القطرية إلى مليار دولار. وسُجِّل صعود في حجم الاستثمارات الخليجية المباشرة في تركيا، بنسبة (٣٩٧) بالمئة، في المدة من يناير/كانون الثاني–مايو/أيار ٢٠١٧، مقارنة بالمدة نفسها من العام الماضي. ولهذا كان من أهداف زيارة الرئيس التركي أن يوضح إيجابية موقف تركيا في هذه الازمة لمنع تدهور العلاقات الثنائية معها وخاصة على الصعيد الاقتصادي وتحديدًا مع السعودية، إذ توجد اتفاقيات في مجال التصنيع العسكري وما تزال عين تركيا على مشاريع مستقبلية كبرى مع دول الخليج. وفي هذه النقطة، تحرص تركيا على تسوية الأزمة، لأن نتائج انتصار أي من أطراف الأزمة وهزيمة الاخر سيكون فيه خسارة لتركيا.

٣. منع تزايد النفوذ الإيراني في المنطقة

تدرك تركيا أن الانقسام الخليجي يصب في مصلحة إيران وسياساتها التي لا تُخفي تركيا استياءها منها، وقد استدعت إيران، في فبراير/شباط ٢٠١٧، السفير التركي لدى طهران بسبب تصريحات أدلى بها وزير الخارجية التركي والرئيس، رجب طيب أردوغان، اتهما فيها إيران بزعزعة استقرار المنطقة، ولهذا تحتاج تركيا للتعاون والتنسيق مع دول مجلس التعاون الخليجي لمواجهة السياسة الإيرانية، كما أن أنقرة تدرك اهتمام دول الخليج بها في هذه النقطة خاصة أن هذه الفرصة كبيرة حاولت فيها إيران تقديم مواقف تشجع على تقاربها مع كل من دولة قطر وتركيا على الأقل في هذه الأزمة وأيضا من خلال استغلال الأقليات الشيعية في الخليج.

٤. الخشية من امتداد تداعيات الأزمة إلى تركيا

لا تريد تركيا أن تضطر للاصطفاف الواضح مع دولة قطر فيجعلها ذلك في مواجهة إجراءات قد تتضرر بسببها ومن هذه الإجراءات وقف الاستثمارات وتلويح الدول المقاطعة لدولة قطر بالورقة الكردية في وجه تركيا ورفض التعامل معها في الملف السوري خاصة أن الإعلام السعودي ركز على إجراء مقابلات إعلامية مع سياسيين أكراد معارضين لتركيا كما لوحظ نشاط تيار الغد السوري المدعوم من الإمارات في فتح علاقة مع الأكراد المعارضين لتركيا في شمال سوريا، كما أن وساطة تركيا التي تتشارك في الكثير من وجهات النظر تجاه قضايا المنطقة مع دولة قطر يمكن أن تُقرأ من منطلق دعم دولة قطر وعدم تركها وحدها. ولهذا، فإن استمرار حوار تركيا مع السعودية يسهم في مواجهة اتهامات يمكن أن تُوجه إلى تركيا في نفس الوقت أو الحقً في دعم دولة قطر ويخفف من أضرار عملية استعداء تركيا أو التحريض عليها.

Regional Studies Journal, Vol.14, No.44, 2020 (9-34)
Print ISSN: 1813-4610 *Online ISSN*: 2664-2948

خاتمة واستنتاجات

تناول البحث مسار العلاقات القطرية-التركية في بعدها الدبلوماسي والسياسي خلال المدة ٢٠٠٣-٢٠١٧، وتطورات الازمة القطرية عام ٢٠١٧ وانعكاساتها على العلاقات السياسية بين البلدين، فضلا عن العوامل والتفاعلات التي تحكمت في مسار هذه العلاقات، وخرج البحث بعدد من الاستنتاجات أهمها:

١.يشير الخط البياني لتطور مسار العلاقات بين البلدين لاسيما في بعدها الدبلوماسي والسياسي وهو مجال البحث هنا خلال المدة ٢٠٠٣-٢٠١٧، أي منذ مجيء حكومة حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا إلى أن هذا الخط اتخذ منحى تصاعديا بشكل تدريجي لاسيما بعد عام ٢٠٠٧، وهو ما يعكس اتخاذ مسؤولي البلدين قراراً استراتيجيا بتطوير علاقاتهما وتعاونهما الثنائي في المجالات كافة، فضلا عن تنسيق مواقفهما الثنائية تجاه جملة من القضايا الاقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك.

٢.شكل الموقف القطري الداعم للحكومة التركية أثناء وبعيد محاولة الانقلاب الفاشلة في تركيا منتصف تموز ٢٠١٦، وموقف تركيا الداعم لدولة قطر أثناء الأزمة القطرية عام ٢٠١٧ اختباراً حقيقيا لمتانة العلاقات بين البلدين وعمق المصالح الاستراتيجية بينهما، إذ شكلت هذه المواقف الايجابية المتبادلة بينهما تجاه أزمات كل بلد تجاه الآخر عاملا ايجابياً مهماً لتعزيز هذه العلاقات ونقلها إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية. كما أثبتت هذه المواقف قدرة مسؤولي البلدين على تجاوز كل الظروف والازمات التي تهدد استمرارها.

٣.عكست لقاءات القمة الدبلوماسية العديدة والمتواصلة بين القيادات في ودولة قطر وتركيا، توجه مسؤولو البلدين نحو ترسيخ العلاقات الثنائية وتعزيز مستويات التعاون الاستراتيجي في المجالات كافة، وقد ساهم التوافق في الرؤى والتناغم في السياسات الإقليمية بين البلدين في تحقيق تطور نوعي في العلاقات الثنائية لاسيما على المستوى السياسي، ويعد تأسيس اللجنة الاستراتيجية العليا بين البلدين تأكيدا لذلك، إذ أن الهدف هو إنشاء علاقات استراتيجية ومستدامة بين البلدين.

الهوامش والمصادر

(1) Oktay YALÇIN, "Qatar And Turkey Relations", *Academia:* https://www.academia.edu/people/search?utf8=%E2%9C%93&q=Turkey-Qatar+Relations (آخر زيار للموقع ٢٠١٩/٨/٤)

(٢) "عضويات دولة قطر في الهيئات الدولية"، الوفد الدائم لدولة قطر في الامم المتحدة:

- http://ny.mission.qa/الأمم-المتحدة/عضويات-دولة-قطر-في-الهيئات-الدولية

(3) *Ibid.*

(4) Nur Çetinoglu Harunoglu, "Turkey's Intensifying Partnership with Qatar and Its Implications for Turkish-American Relations", *Middle East Review of International Affairs (Online)*, 20(3), 2016: https://www.questia.com/read/1P3-4306077981/turkey-s-intensifying-partnership-with-qatar-and-its (آخر زيارة للموقع في ٢٠١٩/٨/٥)

(٥) أفراح ناثر جاسم، "العلاقات القطرية–التركية ٢٠٠٢–٢٠٠٧"، بحث غير منشور، أرشيف مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، ٢٠١٨، ص٣.

(٦) المصدر نفسه، ص ص٣–٤.

(٧) "أردوغان يصل قطر في أول زيارة لدولة عربية"، الخليج أون لاين، ٢٠١٤/٩/١٤:

https://alkhaleejonline.net/سياسة/أردوغان-يصل-قطر-في-أول-زيارة-لدولة-عربية (آخر زيارة للموقع ٢٠١٩/٨/٥)

(٨) لمزيد من التفاصيل حول اتفاقية التعاون الثقافي بين تركيا وقطر ينظر:

- Ozgur Pala, The Evolution of the Turkish-Qatari Relations from 2002 to 2013: Convergence of Polices, Identities, and Interests, A Thesis in the Gulf Studies Master's Program, Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Arts, University of Qatar, September 2014, p.135

(9) Ali Ünal, " Turkey, Qatar have a constructive influence in the region, says envoy", *Daily Sabah*, 8/5/2014: https://www.dailysabah.com/politics/2014/05/09/turkey-qatar-have-constructive-influence-in-region-says-envoy (آخر زيارة للموقع ٢٠١٩/٨/٥)

(10) Pala, Op. cit, p.47.

(11) *Ibid*, p.48.

(12) *Ibid*, pp.48, 138.

(13) Funda Basaran Yavaslar, "Exchange of Information Versus Tax Solution of Equivalent Effect" *Turkish National Report,* April 14, 2014 :
http://www.eatlp.org/uploads/public/2014/National%20report%20Turkey.pdf (آخر زيارة للموقع ٢٠١٩/٨/٥)

(14) Pala, Op. cit, p.49.

(15) Harunoglu, Op. cit.

(١٦) "العلاقات التركية-القطرية ومراحل تطورها"، صحيفة ديلي صباح، ٢٠١٥/١٢/١٢:
https://www.dailysabah.com/arabic/politics/2015/12/02/turkish-qatari-relations

(17) *Ibid, pp.6-7.*

(17) Ebrar Şahika Küçükaşcı, "Entente Cordiale: Exploring Turkey–Qatar Relations", TRT World Research Center, February 2019, p.6:
https://www.academia.edu/38468820/Entente_Cordiale_Exploring_Turkey_Qatar_Relations (آخر زيارة للموقع في ٢٠١٩/٨/٥)

(19) Pala, Op. cit, pp.85-87.

(20) *Ibid,* p.90.

(٢١) "محطات في تاريخ العلاقات التركية-القطرية"، ترك برس، ٢٠١٥/٤/٧:
https://www.turkpress.co/node/7288 (آخر زيارة للموقع في ٢٠١٩/٨/٥)

(٢٢) "لعلاقات القطرية – التركية: تقارب في السياسة والاقتصاد"، العربي الجديد، ٢٠١٤/٢/١٥:
https://www.alaraby.co.uk/politics/2014/2/15/العلاقات-القطرية-التركية-تقارب-في-السياسة-والاقتصاد (آخر زيارة للموقع في ٢٠١٩/٩/٨)

(٢٣) "أردوغان يصل قطر في أول زيارة له"، الخليج أون لاين، ٢٠١٤/٩/١٤:
https://alkhaleejonline.net/

(٢٤) المصدر نفسه.

(٢٥) "تركيا توقع على إنشاء لجنة استراتيجية عليا مع قطر"، ترك برس، ٢٠١٤/١٢/١٩:
https://www.turkpress.co/node/4230 (آخر زيارة للموقع في ٢٠١٩/٩/٩)

(٢٦) "أردوغان: قطر حليفتنا الدائمة في الوقوف إلى جانب المظلومين في العالم"، ترك برس، ٢٠١٤/١٢/٢٠:
https://www.turkpress.co/node/4240 (آخر زيارة للموقع في ٢٠١٩/٩/٩)

(٢٧) "تشاوش أوغلو يعلن تشكيل لجنة "التعاون الاستراتيجية رفيع المستوى" مع قطر"، ترك برس، ٢٠١٥/١/٢١:

https://www.turkpress.co/node/5049

(آخر زيارة للموقع في ٢٠١٩/٩/٩)

(٢٨)"أمير قطر يجري زيارة مفاجئة لتركيا"، ترك برس، ٢٠١٥/٣/١٢:

https://www.turkpress.co/node/6494 (آخر زيارة للموقع في ٢٠١٩/٩/٨)

(٢٩) "بيان مشترك بين دولة قطر والجمهورية التركية"، وزارة الخارجية القطرية، ٢٠١٥/١٢/٢:

https://mofa.gov.qa/2015/12/02

(٣٠) المصدر نفسه.

(٣١) جاسم، "العلاقات القطرية–التركية..."، المصدر السابق، ص١٣.

(٣٢) محمد الدجين، "دور تركيا الاقليمي في الازمة – الخليجية وتداعيات ذلك على الصراع في سوريا "، المركز الديمقراطي العربي في برلين، ٢٠١٧/١٠/٢:

https://democraticac.de/?p=50196

(٣٣) "الأسباب الحقيقية لأزمة الثلاثي مع قطر" ، Sputnik عربي، ٢٠١٧/٦/٥:

https://arabic.Sputnicnews.com/analysis/201706

(آخر زيارة للموقع في ٢٠١٩/٩/٨)

(٣٤) "أربعة أسباب وراء توتر علاقات قطر مع جيرانها"، (قناة BBC) العربية، ٢٠١٧/٦/٥:

http://www.bbc.com/arabic/middleeast-40164799

(آخر زيارة للموقع في ٢٠١٩/٩/٩)

(٣٥) المصدر نفسه.

(٣٦) المصدر نفسه.

(٣٧) "أسباب وتداعيات الأزمة الخليجية الراهنة (خبراء أتراك)"، ترك برس، ٢٠١٧/٦/٧:

https://www.turkpress.co/node/35364

(٣٨) المصدر نفسه .

(٣٩) المصدر نفسه .

(٤٠) جاسم، "العلاقات القطرية–التركية..."، المصدر السابق، ص١٣

(٤١) كانت تركيا قد أبرمت مع قطر اتفاقية للتعاون العسكري في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ فُهِمت في سياق التدابير القطرية الاحترازية المتخذة بعد أزمة سحب السفراء الخليجيين من

الدوحة في ٢٠١٤، وأقرها البرلمان التركي في ١٩ من آذار/مارس ٢٠١٥ ووقعها الرئيس التركي ونشرت في الجريدة الرسمية في ٢٨ منه، تتعلق بالتعاون العسكري والصناعات الدفاعية وتشمل إقامة قاعدة عسكرية تركية في قطر وإمكانية نشر قوات تركية على الأراضي القطرية والعكس بالعكس. ومنذ ذلك الوقت والقاعدة في طور التشييد ويتواجد مئات المستشارين الأتراك في قطر، بموجب هذه الاتفاقية تنشر تركيا قوات عسكرية في القاعدة العسكرية الموجودة في قطر، كما تمنحها أيضا حق إقامة قواعد عسكرية أخرى في البلاد. للتفاصيل انظر:

سعيد الحاج، "تركيا وقطر رسائل سياسية متبادلة"، رأي اليوم، ٢٠١٧/٦/٩:
http://www.raialyoum.com/?p=689451

"أردوغان يصادق على اتفاقية العسكري مع قطر"، الجزيرة نت، ٢٠١٧/٦/٩:
https://www.aljazeera.net/news/arabic/2017/6/8/

(آخر زيارة للموقع في ٢٠١٩/٩/١٠)

(٤٢) أمجد أحمد جبريل، "أزمة قطع العلاقات مع قطر..إلى أين"، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، حزيران ٢٠١٧ ص٨:
http://idraksy.net/wp-content/uploads/2017/06/pdf

(آخر زيارة للموقع في ٢٠١٩/٩/١٠)

(٤٣) "أردوغان يدعو لحل الخلاف مع قطر قبل نهاية رمضان"، وكالة رويترز، ٢٠١٧/٦/١٠:
https://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKBN1910NN?sp=true

(آخر زيارة للموقع في ٢٠١٩/٩/١٠)

(٤٤) سعيد الحاج ، "جولة أردوغان والعلاقات التركية-الخليجية"، الجزيرة نت، ٢٠١٧/٧/٢٤:
https://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2017/7/24/

(آخر زيارة للموقع في ٢٠١٩/٩/١٠)

(٤٥) جبريل، "أزمة قطع العلاقات مع قطر..إلى أين"، المصدر السابق، ص٩.

(٤٦) المصدر نفسه.

(٤٧) محمود الرنتيسي، "الوساطة التركية لحل الأزمة الخليجية: الفرص والمعوقات"، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٧/٨/١، ص٣:

http://studies.aljazeera.net/mritems/Documents/2017/8/1/3054f834f3d449fd87bc3ff3be30afc2_100.pdf

(٤٨) " هجوم دبلوماسي قطري مضاد: تمسك بسياسة خارجية مستقلة ورفض الافتراءات"، العربي الجديد، ٢٠١٧/٦/١٠:

https://www.alaraby.co.uk/politics/2017/6/9

(٤٩) الرنتيسي، المصدر السابق، ص ص١-٢.

Regional Studies Journal, Vol.14, No.44, 2020 (9-34)
Print ISSN: 1813-4610 *Online ISSN*: 2664-2948